

منظومة الاستخبارات تهدد
صحفياً

٣

هيئة الاعلام والاتصالات و
مواقع الانترنت

٢

الصحفيون ليسوا
لوحدهم

٢

الصحفيون يتعرضون للاعتداءات أثناء الانتخابات



تابع مركز ميترو للاستشارة والدفاع عن الصحفيين بمزيد من الاهتمام والقلق، الانتهاكات والتهديدات والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيين، والتي تحد من حرية عملهم، وبالتالي تشل من الدور الفعال الذي يمكن ان تلعبه الصحافة بأعتبارها السلطة الرابعة.

وكان المركز قد أصدر ثلاث تقارير عن الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين في المناطق الواقعة تحت سلطة إقليم كردستان، غطت الفترة من بدأ الحملة الانتخابية ولحين نهاية عملية التصويت.

وفي الوقت الذي عبر فيه المركز عن أذنته لتلك الانتهاكات، فإنه يشعر ببالغ القلق من الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين في مناطق العراق الأخرى، والتي وصلت الى حد التصفية الجسدية، وشهدت حملة الدعاية الانتخابية وايام الاقتراع الخاص والعالم انتهاكات قمعية خطيرة بحق الصحفيين و مؤسساتهم الاعلامية، وكان اقليم كردستان شهد ٢٣ انتهاكا فيما شهدت بغداد والمحافظات الأخرى ٢٧ انتهاكاً.

وتعرض صحفيون و فرقة اعلامية للمنع و طالهم الاعتقال في بعض الحالات، وبدا غياب القانون واضحا من خلال ما قامت به القوات الامنية والعسكرية في بغداد ومدن العراق الأخرى في التعامل مع قضايا النشر و التغطية الاخبارية المكفولة دستورياً ، حيث ان جميع حالات الاعتقال أو غلق المؤسسات لم تأتي بأمر قضائي انما بتوجيهات حكومية فقط، خاصة أثناء الانتخابات وما تلاها:

فقد أبلغ نقيب الصحفيين العراقيين، مؤيد اللامي، عن تعرضه لمحاولة اغتيال ليلة ٢١ آذار على الطريق السريع في منطقة البياض، عندما تعرضت السيارة التي كان يستقلها لاطلاق نار غزير من مسلحين مجهولين، أسفر عن اصابة سائقه بجروح بليغة.

الاعلامية اسيل العبيدي، مراسلة قناة دجلة الفضائية، قتلت بنيران القوات الامريكية مع سائق سيارة الاجرة التي كانت تستقلها، وذلك صباح يوم ١٠ آذار في منطقة حي السلام ببغداد، واصيبت أسيل بطلقة برأسها والثانية في

الصحفيين العاملين في الصحف المحلية والأجنبية إلى مراكز الاقتراع بإلقاء أقلامهم ودفاترهم عند بوابة الدخول. وفي ميسان فرضت قوات الشرطة و الجيش على الصحفيين قيودا على حركتهم اثناء الانتخابات ورفضت منحهم تخاويل تسهل عملية تغطيتهم الاخبارية.

وقال سعد حسن مراسل صحيفة الصباح ان أي من الصحفيين لم يحصل على باج التجوال للسيارات الخاصة بالفرق الاعلامية، واضاف ان المفوضية سمحت للصحفيين بالتصوير والتواجد بعشرة مراكز انتخابية فقط.

وفي الموصل قال ممثل، مرصد الحريات الصحفية، بانه تم منع فريق عمل قناة الرشيد ومراسل قناة البي بي سي من تغطية الانتخابات في المراكز الانتخابية المخصصة للصحفيين، وان الضابط المسؤول هدد الصحفيين بالاعتقال على الرغم من انهم يحملون موافقات المفوضية.

وداهمت قوات الجيش و الشرطة في ليلة ٢٨ من شباط ثلاث شركات للطباعة في بغداد هي مطابع المغرب و الجنوب و الكوثر واستولت على كتيب يحمل عنوان "اين ذهبت اموال العراق" و اعتقلت ستة اشخاص ونقلتهم الى جهة مجهولة.

رقيبها.

وقال سعد الأوسي، رئيس تحرير صحيفة الشاهد المستقل الاسبوعية ، ان قوات امنية داهمت صحيفتنا مساء يوم ٥ شباط و صادرت الارشيف الالكتروني للصحيفة و أغلقت المقر.

واضاف الأوسي، انه و تسعة اشخاص من فريق تحرير الصحيفة صدرت ضدهم مذكرات قبض و فق المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب بدعوى كيدية .

و على مستوى التغطية الانتخابية تعرض مراسل قناة الاتجاه الفضائية هارون رشيد في بغداد للاعتقال اثناء تأدية واجبه الاعلامي لتغطية فعاليات الاقتراع الخاص ، فيما تعرض الصحفي حيدر حسون الفزح مراسل وكالة انباء الاعلام العراقي لاطلاق نار في منطقة الشعب ببغداد من قبل قوات عسكرية و أصيب في يده .

و في محافظة الانبار، قامت عناصر من الشرطة بالاعتداء بالضرب على الصحافي بلال فوزي مصور وكالة اسوشيتد بريس في مدينة الفلوجة خلال محاولته التصوير داخل مركز اقتراع الجمهورية وسط المدينة .

واشترطت قوات الجيش المتواجدة في الرمادي دخول

الصحفيون ليسوا لوحدهم

رحمن غريب

نشر مركز ميترود عدة تقارير عن الانتهاكات بحق الصحفيين، ويتحدث احد صحفيي كرميان عن الدور الذي لعبته تلك التقارير في جعل دائرة الآسايش في كرميان تعيد النظر في قرار إغلاق الراديو التابع لهم، ويطالب بأستمرار المركز في فضح الانتهاكات غير القانونية التي تواجه العمل الاعلامي.

في الساعة ١١ من صباح يوم ٤ آذار في وقت التصويت الخاص، قامت مفرزة من مديرية آسايش كرميان وبدون اذنان مسبق، بأغلاق راديو (دنك) ومصادرة بعض معداته.

أزاد عثمان مدير الراديو، أوضح لمركز ميترود، انه في ذلك اليوم، ومثل الايام الأخرى، بدأو بالبيث العادي اليومي، عندما فوجئوا بدخول مفرزة الآسايش الى غرفة البيث، وأمروا بأيقافه بشكل شفهي ولم يكن معهم اي أمر خطي.

وقال آزاد "لم يمضي وقت طويل، حتى اتصل المركز بي، واستفسروا عن الأمر، ثم بعد ذلك اتصلوا بالدائرة المعنية".

وحسب قانون العمل الصحفي في كوردستان، انه عند اتخاذ اي اجراء قانوني ضد الصحفيين، في اي قضية ما لها علاقة بالموضوع، لايجوز تفتيش مكان العمل او بيت الصحفيين بدون أمر قضائي، كما ويجب إبلاغ نقابة الصحفيين ايضا.

وأكد آزاد، انهم كانوا يعلمون ان الأمر الشفهي من الآسايش هو انتهاك لحرية العمل الصحفي، لذلك يجب على جميع المنظمات ان تعلم ان التوق للحرية يقتضي مواقف حرة.

وقال "كننا متأكدين ان مركز ميترود لن يقف صامتا، لان صحفيي كرميان لهم سابقة ايجابية مع مركز ميترود".

في نفس يوم الحادثة، اتصل مركز ميترود بقائم مقام قضاء كلار ومدير آسايش كرميان، وطالب بالغاء قرار الايقاف واعادة المعدات التي تم مصادرتها، لان الراديو يمتلك اجازة رسمية.

واضاف آزاد "كان لذلك مفعول ايجابي، حيث لم يمضي وقت طويل، حتى تم اعلامي بأعادة جميع المعدات التي تم مصادرتها".

وأزاد هو واحد من الصحفيين الذين شاركوا في الاجتماع مع المدير العام للآسايش، وفي هذا الاجتماع أخرج الاجازة الرسمية للراديو، وتساءل "نحن نملك اجازة رسمية فلماذا تقتمح قوات الآسايش مبنى الراديو؟"

وقال آزاد "ان هذه المواقف التي عبرنا عنها، تجعلنا متأكدين للقول ان الصحفيين ليسوا وحدهم". راديو (دنك) تأسس في شهر شباط من هذا العام، ويعمل فيه طوعيا مجموعة من الصحفيين والعاملين، وبيث ٥ ساعات في اليوم، وحصل على الموافقة على موجة البيث من وزارة الاتصالات، كما حصل على اجازة رسمية مؤقتة للبيث من وزارة الثقافة والشباب.

دقة المعلومات في العمل الصحفي

تياري راث

دقة وصحة المعلومات جزء مهم في تحديد مصداقية اي مؤسسة اعلامية معروفة وذات قيمة. على المحررين والمراسلين والمعدنين، ان يبذلوا أقصى جهد عند نشر اي مادة، ان تكون متضمنة معلومات دقيقة وصحيحة، فالأخبار والتقارير يجب ان تحوي تفاصيل مستقاة من عدة مصادر. ويجب تأكيد صحة المعلومات من مصادر موثوقة لتضمينها في المادة التي يتم اعدادها. واي خطأ في الخبر أو التقرير، مهما كان صغيرا، يعرض مصداقية وقيمة المؤسسة الاعلامية للخطر، وتفقد تلك المؤسسة مصداقيتها وشعبيتها بين الناس، فلا يعودوا يهتمون بالأخبار والتقارير التي تصدرها. أصول الصحافة تتطلب الدقة والمصداقية والقيمة الحقيقية، وهي الخطوط العامة في أي لقاء صحفي، لاعداد الاخبار أو التقارير، وتساعد الصحفيين على تجنب المقاضاة القانونية. وعندما تكون المعلومات في الخبر أو التقرير غير موثوقة ولاتوجد مصادر تدعمها، فستدخل الصحفيين في دائرة تهمة تشويه السمعة.

اي مراسل او محرر عندما يعد خبرا لايعتمد فيه على ثلاث مصادر مختلفة او أكثر، ويكون مطمئنا الى صحة ودقة المعلومات فيه، فإن ذلك سيجعل من السهولة توجيه التهم اليه وتسجيل دعوى قضائية ضده، وسيعرض سمعة المؤسسة او الجريدة التي يعمل فيها الى التشويه. الصحفي الحقيقي هو الذي يستطيع اعداد وتحرير الاخبار والتقارير بشكل جيد، ويستطيع المراسلين والمحررين الاطمئنان الى صحة ودقة المعلومات التي تتضمنها اخبارهم وتقاريرهم، اذا أطلعوا على الاسئلة ادناه.

- هل استخدم مصادر موثوقة ومعتمدة (أشخاص او وثائق) لدعم المعلومات التي يتضمنها الخبر أو التقرير؟
- هل اعتمد على مصادر مختلفة لدعم معلومات المادة التي يعدها؟
- هل الخبر أو التقرير الذي يعده ذات قيمة؟ اي اخذ وجهات نظر كل الاطراف التي لها علاقة بالمسألة؟
- هل جميع المعلومات اخذت من المصادر الاصلية؟
- هل هناك شك في بعض المعلومات؟ اذا شعر المراسل او المحرر ان المعلومات التي حصل عليها غير صحيحة وغير دقيقة، فيجب عليه التأكد مرة اخرى من صحة تلك المعلومات.

يجب على المحررين، عندما يعلمون ان هناك معلومة لايستطيعون الوثوق بصحتها، ان يضعوها جانبا، حتى يتأكدوا من صحتها ودقتها، او في حالة قيام احد المؤسسات الاعلامية المنافسة بنشر نفس تلك المعلومة. ان الخطأ في الصحافة حالة واردة وحتمية، ويجب على كل المؤسسات الاعلامية، ان تكون لها سياسة واضحة في تصحيح الأخطاء التي تحدث. في بعض الاحيان تمر معلومة خاطئة في مادة معينة على المحرر، لذلك من الضروري ان يتم التأكد في ملاحظة صحة ودقة المعلومات الواردة في المادة.

لانه من غير المقبول نشر مادة تتضمن معلومات غير دقيقة وغير صحيحة، ويؤدي الى تجاوز اصول واسس العمل الصحفي. ان مهمة الصحفيين هو نشر المعلومات الصحيحة، ولكن اذا لم تكن تلك المعلومات صحيحة ودقيقة فلن يكون لعملنا اي قيمة حقيقية.

*تياري راث خبيرة في مجال أخلاق الصحافة، ومديرة كادر التحرير في معهد صحافة الحرب والسلم في العراق.

هيئة الاعلام والاتصالات و

مواقع الانترنت

المحامي حسن شعبان

بدأت هيئة الاعلام والاتصالات تلوح بالعصا الغليظة لمقاهي ومواقع الانترنت وحرية الاتصالات رغم ان هذه الهيئة لم تعتمد على اي سند قانوني وذلك لعدم وجود قانون للاعلام والاتصالات رغم النص الدستوري الذي اشار الى ضرورة وجوده، بشرط ان لا يتعد عن جوهر الحق والحرية، ذلك لان حق التعبير بكل الطرق والاساليب وعبر وسائل الاعلام المختلفة ومنها الانترنت، هي حق وليست (منحة) او (مكرمة) تمنح من الحاكم، وهذه نقطة هامة وجوهرية ينبغي ان لا تغيب عن تفكير احد، وبضمنهم المشرع العراقي.

بدأت قصة تدخل هيئة الاعلام والاتصالات في شؤون الانترنت، تحت حجة ما ينشر من ما سمي بالاباحية وهي قصة قديمة وحديثة استخدمت من قبل الانظمة، وهي بدون شك كلمة حق اريد بها باطل، ذلك لان مفهوم الاباحية حم آل اوجه ويستخدم في اكثر من معنى واكثر من هدف والمتفقون يخشون من ان تكون هذه خطوة اولى نحو تراجعات تمتد رحلتها الى الف ميل.

دعاة القمع تحت هذه الالفة يعتقدون انها حماية للجيل الجديد من الوقوع في هذا المأزق الكبير وقد لا نختلف معهم في ضرورة ذلك، لكننا نختلف معهم في ان طريق القمع والغلق غير مجدية ذلك لان الجيل الجديد قد يبحث عن الممنوع ليصبح مرغوب، يجد المجددون ان الطريقة الاسلم هو نشر الثقافة والمعرفة لدى الشباب كي يتحصن من الاباحية وغيرها.

الثقافة القائمة على اساس الموضوعية وفهم الآخر وعبور القطرية من خلال تكنولوجيا الانترنت هي بكل تأكيد افضل واوسع من ثقافة المنع والاقصاء.

فكل قوانين واجهزة الحكومات لم تستطع منع الحشيش والافيون من تناول الشباب في ارجاء المعمورة، انما الثقافة والتطور المجتمعي وحدهما القادران على تجنب هذه الموبقات ووضع نهاية لها.

إذا وبدون جدال تبقى الثقافة العنصر الرئيسي والاساسي لكبح اية موبقات ومن اي نوع وان اية اجراءات تعسفية او قمعية تحول بين المثلي والانترنت وتحت اية لافنة ستكون عكسية وتدفع بالشباب المتدفق حيوية الى معرفة هذا الممنوع.

على هيئة الاعلام والاتصالات ان تدرك هذه الحقائق وان لا تبحث عن مبررات المنع والاقصاء ولا الى تحويل التراخيص والاجازات الى ادوات قمع وان تسهل الاجازات مع ثقافة عامة بشأن الممنوعات.

أعلاميون يبدون استيائهم من تعامل المفوضية معهم



أبدى الاعلاميون المتواجدون في المركز الاعلامي في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن استيائهم من تعامل المفوضية معهم وعدم التزامها بالمواعيد التي تحددها وكذلك شحة المعلومات التي تزودهم بها وصعوبة الحصول عليها.

وذكر مصدر اعلامي في تصريح متلفز، ان الاعلاميين والصحفيين ومراسلي القنوات الفضائية يتواجدون منذ الصباح الباكر، بحثا عن معلومات جديدة تخص النتائج الانتخابية، الا ان المفوضية تتعامل بضعافية وعدم وضوح والتزام، مشيرا الى ان المفوضية ابلغت الاعلاميين جميعا بألغاء المؤتمر اليومي الذي تعقده لاعلان نتائج الانتخابات يوم الجمعة، مما دعى الكثير من الاعلاميين الى مغادرة المبنى، ولكن المفوضية عقدت المؤتمر في السابعة والنصف، اي قبل اغلاق الابواب بوقت قصير، مما اخرج الاعلاميين ولم يعطهم الوقت الكافي ل طرح الاسئلة، كما ان المفوضية اعلنت انها ستوفر الاقرص المدمجة عن نتائج الانتخابات وباعداد تغطي طلبات كل الصحفيين المتواجدين، الا ان الاقرص التي تم توزيعها شملت اعداد محدودة جدا من الصحفيين، مما دعى باقي الصحفيين الى الطلب من زملائهم الذين حصلوا على تلك الاقرص لاستنساخها، وذلك يمثل استهانة بحق الصحفيين واذلال لهم.

مفتش وزارة الصحة يهدد مراسلة صحفية



ابلغت مراسلة قناة الاتجاه الفضائية، سارة الحمداني، أنها تلقت تهديدات من المفتش العام في وزارة الصحة عادل محسن علي، على أثر بثها تقريرا في القنسة عن عائلة من مدينة الصدر في الثالث من

شهر آذار.

وقالت سارة انها توجهت وفريق قناة الاتجاه الفضائية الى سكن احد العوائل في مدينة الصدر، يعاني افرادها من اصابات وحالات مرضية تحتاج الى معالجة سريعة، وانها اجرت حوارات مع افراد العائلة، الذين عرضوا معاناتهم من الامراض التي اصابوا بها وحاجتهم الى العلاج وعدم توفر الامكانيات المادية لديهم، وان افراد العائلة تحدثوا عن وعود من احد المسؤولين في وزارة الصحة بتسهيل اجراءات العلاج لهم، الا انه لم يفي بوعوده، « علما اننا لم نتطرق للمسؤول ولم نذكر اسمه، الا ان السيد عادل محسن كان يدرك ان توقيععه موجود على كتاب تحتفظ به العائلة التي يعاني اربعة من ابناءها من ازيمات صحية متفاعلة.»

وقالت المراسلة سارة الحمداني، ان السيد محسن اتصل بها في اليوم التالي لبث التقرير وهددها برفع دعوى قضائية عليها، واغلق الهاتف بوجهها بطريقة لاحضارية.

اعلاميون في كربلاء يطالبون بضرورة اقرار قانون العمل الصحفي



طالب الاعلاميون في كربلاء بضرورة اقرار قانون العمل الصحفي وان يكون من اولويات عمل مجلس النواب القادم من اجل وضع حد لمسألة إستهداف الصحفيين في العراق

وقال مدير جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين في كربلاء، ماجد الخياط، في تصريح لموقع نون نتالاب بتعديل بعض فقرات القانون الذي رحل الى مجلس النواب القادم وان يكون الصحفي هو كل من يمارس عمل الصحافة وليس من ينتمي الى نقابة الصحفيين حصرا

من جهته اكد الاعلامي، سلام محمد البناي، لموقع نون ان حماية الصحفي لا تقتصر على الجانب المعنوي وضمانات الحماية القانونية بل ان الجانب المالي ضروري لتوفير العيش الكريم للصحفي وازاء زيادة عدد الصحف ووسائل الإعلام العاملة في العراق فلا بد من توفير الحماية للملكية الفكرية له، موضحا انه لا احد ينكر الدور المهم الذي يلعبه الإعلام المرئي أو المسموع أو المكتوب في تكوين الرأي العام وبيت الوعي وتدعيم الثقافة وتكريس الحياة الديمقراطية وفضح التجاوزات وغرس المواطنة ونقل الرأي والرأي الآخر وإعلام الناس بالإخبار ونشر الوعي لدى المواطن

من جانبه قال ممثل نقابة الصحفيين العراقيين في كربلاء نعمة عبد الكريم في تصريح لموقع نون "نحن مصرون عند مباشرة مجلس النواب القادم على طرح قانون حماية الصحفيين للمناقشة والاقرار لكي نضع حدا لمسألة إستهداف الكلمة الحرة ولن نقف مكتوفي الايدي أتجاه إستهداف الصحفيين الذين بلغت تضحياتهم وهم يؤدون عملهم الى اكثر من ٣٥٠ شهيد منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وحتى الان."

منظومة الاستخبارات تهدد صحفيا

تعرض الصحفي، احمد شبر، الذي يعمل في اذاعة الحلة الى تهديد من قبل احد ضباط الاستخبارات في مدينة الحلة مركز محافظة بابل جنوب بغداد.

وابلغ شبر مرصد الحريات الصحفية، انه يتعرض الى الملاحقة والتضييق من قبل جهاز الاستخبارات في المحافظة، واذاف انه انتقد في برنامج (مسامير) الذي يقدمه من اذاعة الحلة منتسبي الجهاز في المدينة، وانه فوجيء بزيارة غير رسمية من احد ضباط الاستخبارات الى مقر الاذاعة "ليهددني بفتح تحقيق معي حول الموضوع" دون اي سند قانوني او تبليغ رسمي او أمر قضائي، مدعيا اني تجاوزت على الجهاز برمته، مع العلم ان الانتقاد الموجه للجهاز هو حول طبيعة عملهم المكشوفة، والتي تؤدي الى هروب المجرمين والخارجين عن القانون.

وقال شبر ان هذه السلوكيات الخارجة عن القانون تشكل محاولة لتقييد حرية التعبير وتكتم الافواه، وهذا يتعارض مع ما جاء في الدستور العراقي الذي يضمن حرية التعبير، وكان مرصد الحريات الصحفية، قد ادان هذا العمل، ودعى المسؤولين في اجهزة الدولة الى اتخاذ اجراءات ملائمة بحق كل موظف او منتسب يعمل على تقييد حرية الاعلام وانتهاك حقوق الصحفيين بأستخدام السلطات الممنوحة له خارج أطر القانون والقضاء.

JFO
Journalistic Freedoms Observatory

مرصد الحريات الصحفية

للاتصال و ارسال الاخبار و المقالات
عبر بريد الالكتروني
metro@iwpr.net
او
metroiraq@gmail.com

نشاطات معهد صحافة الحرب والسلام

قام معهد صحافة الحرب والسلام منذ تشريرين الاول من عام ٢٠٠٥ بتدريب ١٩٥ عاملاً اعلامياً ومن ضمنهم ٨١ امرأة، في مجال التوعية الضرورية بالسلامة و خبرات الاسعافات الاولية. وطبقاً للجنة حماية الصحفيين، فقد قتل ما لا يقل عن ١٤١ صحفياً في العراق منذ الاطاحة بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. ويعتبر العراق من أكثر الاماكن خطورة في العالم للعمل الصحفي. وخلال الدورة التدريبية التي أقامها المعهد في المركز التدريبي في اربيل، واستغرقت خمسة ايام، تم تعليم العاملين في مجال الاعلام خبرات متعددة مثل تقييم المخاطر، السلامة والتخطيط للسفر، تجنب الوقوع رهينة وكيفية السيطرة على

الصراعات وحالات الغضب. كما تزيد هذه التدريبات من وعي الطلاب حول الاسلحة والقنابل غير المتفجرة، ومن ضمنها التدريب على رماية المسدس والرشاش في ساحات الرماية. ويقول أحمد نوري، رئيس المكتب الاعلامي في مجلس محافظة النجف " كانت الدورة مفيدة جدا لكل المشاركين." وأضاف "نحن فعلاً بحاجة الى هذه المعلومات ونحن نواجه تحديات جديدة كل يوم." وكانت الدورة قد صممت من قبل رئيس القسم الامني في معهد صحافة الحرب والسلام في العراق، ريتشارد ماكينزي، وتم تعليمها من قبل الضابط الامني في المعهد والمدرّب الرئيسي للبيئة المعادية، اسماعيل عبدالعزيز. وفي وقت اعتاد فيه الكثير

من الصحفيين العراقيين على مناخ الحرب، يقول مكي نزي بانهم ليسوا مجهزين بالقدرات والمعارف للتعامل بشكل آمن على الارض، كما وتنقصهم التدريبات الطبية. وترتبط خبرات الاسعافات الاولية ومحاضرات من قبل اطباء عراقيين بهذه الدورات ارتباطاً عضوياً. وتم تعليم الطلاب كيفية المحافظة على حياة زميل مصاب بطلق ناري، انفجار قنبلة، حادث سيارة او بسبب حوادث خطيرة اخرى. كما وتم تدريب الطلاب على كيفية معالجة انفسهم حتى وصول المساعدة الطبية. "هناك حقيقة معروفة هي ان بعد انفجار قنبلة يموت الكثير من الناس الذين لايزالون على قيد الحياة بعد دقائق من الانفجار وقبل وصول المساعدة الطبية

اليهم." قال ماكينزي. "ان هذه المعرفة الطبية المكتسبة الجديدة قد تساعد على انقاذ الحياة." ويقول أحد الصحفيين الذين حضروا هذه الدورات بان "لديه الثقة بالذات اكثر من قبل حين يتعلق الأمر بالاضاع الخطيرة." وقالت ليلي الشريفي، وتعمل كمحررة مع المكتب الاعلامي في مجلس محافظة البصرة، بانها أنقذت ابن اخوها الرضيع الذي كاد ان يغرق اثناء استحمامه. وقالت بان التنفس الاصطناعي الذي مارسته، وهي احدي المواهب التي تعلمتها خلال دورة المعهد، أنقذ حياة الرضيع. كما وقال عيسى كاظم العطوانني، ويعمل مصورا في بابل مع السومرية، وهي موقع اخباري عراقي مهم،

بانها كان قادراً على مساعدة زميل مصاب وذلك بفضل المعلومات التي تلقاها من الدورة التدريبية التي أقامها المعهد. وكان العطوانني وزميله المراسل يقومان بتغطية مظاهرات يسودها التوتر في بابل قبيل الانتخابات البرلمانية في بداية شهر آذار. وحين بدأ الجمع يصبح أكثر هيجاناً ويخرج عن نطاق السيطرة، هرب الاثنان بهدف السلامة. وجرحت الاسلاك الشائكة ساق زميل العطوانني. استعاد العطوانني دروس الاسعافات الاولية التي تعلمها من الدورة وبدأ بلف قميصه حول جرح ساق المراسل، الشيء الذي أدى الى التقليل من نزيف الدم حتى ايصاله الى المستشفى حيث تم تقطيب الجرح عدة قطبات.

مساعي لاحكام القبضة على الاعلام

زياد العجيلي

مر الصحفيون العراقيون بمرحلة حرجة في الفترة الماضية من حكم السيد المالكي . اذ كان التضييق على حريتهم واضح ولا يحتاج لدليل . و منذ ان تسلم السيد المالكي رئاسة الحكومة -المنتهية ولايتها- شمل الصحفيين و مؤسساتهم بقانون مكافحة الارهاب في الايام الاولى من حكمه .

ويعمل الصحفيون العراقيون منذ اربع سنوات مضت بموافقات عسكرية تمنحها لهم قيادة عمليات بغداد المرتبطة بمكتب المالكي مباشرة .

وفي جميع نقاط التفتيش العسكرية في بغداد يقول رجال الشرطة -التي تربطنا بهم علاقة القرابة او الصداقة - انهم يتلقون اوامر حكومية يومية بالتاكيد على منع الصحفيين من الدخول لاي منطقة الا بكتاب رسمي من القيادة العسكرية والتأكد منه من خلال اجهزة المناداة العسكرية.

وطرحت حكومة المالكي أمام البرلمان السابق قانوناً من شأنه أن يضع قيوداً غليظة على حرية الإعلام . ويتطلب على جميع الاعلاميين و مؤسساتهم الحصول على تراخيص من (هيئة الاتصالات و الاعلام) و الذي تم تعيين جميع العاملين فيها من المتحزبين بأوامر حكومية. خلافا للقانون الذي اشترط ان يكون العاملين فيها مستقلين و يعينون من قبل البرلمان. كما و كانت الحكومة عازمة على حجب مواقع على شبكة الانترنت " لحماية الأخلاق في المجتمع" على حد قولها .

وقد طلب المالكي من وزارة الاتصالات البدء بغلق مواقع الانترنت الإباحية او المحرّضة على العنف في العراق . الا ان التقنيات التي تحتاجها الوزارة لهذا الامر لم يمكنها من ذلك رغم محاولاتها الأولية.

أما السيد اباد علاوي الذي فاز في الانتخابات البرلمانية فأن توجهه لا يخدم حرية الصحفيين. لان تاريخه أثناء رئاسته الحكومة الانتقالية العراقية من حزيران عام ٢٠٠٤ الى نيسان ٢٠٠٥

كان حافلاً بالمضايقات الإعلامية.

وانه خلال ترؤسه الحكومة الانتقالية أمر بإغلاق مكتبي فنانتي الجزيرة والعربية الفضائيتين ومضايقة قناة الشرقية . كما انه ألغى أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٧ لعام ٢٠٠٣ المتعلق بمنع محاكمة الصحفيين إلا بأمر من رئيس سلطة الائتلاف. او رئيس الوزراء العراقي. وهذا ما يعني. ان علاوي سهل لكل من هب ودب رفع دعاوى ضد الصحفيين ما تسبب في إخفاق كبير في الصحافة العراقية.

انا أأمل بأن يغير كلاً من علاوي و المالكي سياساتهما تجاه الإعلام إذا ما تولى اي منهم منصب رئيس الحكومة المقبلة. واحذرهما من ان يخطأ أحدهما ويحاول إعادة تشكيل وزارة الإعلام المنحلة أو إصدار قوانين تقمع الإعلام وتحد من حريته . وهذا ما يعني ان العراق فقد ديمقراطيته.

* مدير مرصد الحريات الصحفية